

دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري (2001 - 2015)

أ. د راتول محمد
أ. رو شو عبد القادر
جامعة الشلف

الملخص:

productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

Mots clés: la politique de dépense, la stabilité économique, la croissance économique, le chômage, l'inflation, l'équilibre extérieur.

مقدمة:

من المواضيع التي يزداد النقاش الاقتصادي حولها موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في الآونة الأخيرة، ذلك أن هذا التدخل يتجسد من خلال السياسة الاقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف¹ أهمها النمو الاقتصادي المستمر قصد الرفع من معيشة الأفراد، وكذلك معدل نمو منخفض بهدف توفير منصب عمل لكل طالب له وأيضاً معدل تضخم متحكم فيه (المستوى العام للأسعار)، إضافة إلى تأمين التوازن على مستوى ميزان المدفوعات الدولية، وهذه الأهداف الأربعة مجتمعة هي ما أصطلح عليه بالمرجع السحري لكالدور².

وفي هذا السياق، فإن للسياسة المالية دوراً كبيراً في التأثير على الطلب الكلي الذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن هذا المنطلق، تظهر سياسة الإنفاق العمومي كأداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي³.

ومنه، أصبح تحقيق هذا الاستقرار بمؤشراته المذكورة سابقاً (أهداف السياسة الاقتصادية) من بين المقاصد الأساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر سياسة الإنفاق العمومي وكذا دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة 2001 - 2015.

وذلك من خلال أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات الدولية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى خلاصة أساسية مفادها أن السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة قد ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي لذلك أصبح الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا الحجم المتزايد من الإنفاق العمومي لضعف طاقته الاستيعابية.

كلمات مفتاحية: الاستقرار الاقتصادي، الإنفاق العمومي، معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات.

Resume:

Cette étude vise à clarifier l'effet de la politique de dépense publique sur la situation des indicateurs macroéconomiques durant la période citée (2001-2015): le taux de croissance, le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements, et ce parce que ces indicateurs constituent des objectifs de la politique macroéconomique adoptée durant cette période.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre. C'est pourquoi l'appareil

المعطيات وقصد الوقوف على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري يمكن طرح التساؤل المحوري التالي:

إلى أي مدى يساهم الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؟

ويمكن أن تتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- ماهية الإنفاق العمومي؟ وما مبرراته؟

- ماذا نعني بالاستقرار الاقتصادي الكلي؟ وما هي مؤشراتته؟

- كيف تطورت النفقات العمومية خلال فترة الدراسة؟

- ما دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تعتبر النفقات العمومية أداة لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية.

- يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي هدفا نهائيا للسياسة الاقتصادية.

- هناك تزايد مستمر في الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة.

- لسياسة الإنفاق العمومي تأثير على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

1- محاولة معرفة المنحى الذي اتخذته النفقات العمومية خلال فترة الدراسة وأسباب ذلك.

2- معرفة المراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة 2001-2015.

3- الوقوف على وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ودور برامج الإنفاق العمومي المطبقة خلال فترة الدراسة في ذلك.

الاقتصادية، وفي هذا الشأن فقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي ومتطلباته، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً آخر⁴ للاستقرار الاقتصادي تتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

أما في ما يخص الاقتصاد الجزائري وبعد الأزمة الاقتصادية التي ضربته سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وما كان لذلك من انعكاس سيئ على كافة المستويات، تم الشروع في تطبيق برامج إصلاحية الهدف منها هو تصحيح الاختلالات الهيكلية التي ميزته.

فنتيجة لهذه الظروف مرت السياسة المالية للجزائر بمرحلتين أساسيتين الأولى كانت خلال فترة التسعينيات أي إلى غاية 1998، حيث تميزت بسياسة مالية صارمة خففت من الإنفاق العمومي خاصة في جانبه الاستثماري غير أنه ابتداء من سنة 1999 ونتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية باشرت الجزائر في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية، حيث إن هذه السياسة قد تميزت في البداية بنوع من الحذر خلال الفترة (1999-2001) لكن بعد أن انتضحت المؤشرات الإيجابية للسوق النفطية العالمية أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاقية ضخمة كان أولها المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي الفترة (2001-2004) حيث خصص له مبلغ قدره 07 مليار دولار ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) بمبلغ قدره 150 مليار دولار وأخيراً المخطط الخماسي (2010-2014) بمبلغ قدره 286 مليار دولار.

إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى⁵، وعليه وفي خضم كل هذه

أهمية الدراسة:

ثالثاً: سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001-2015.

رابعاً: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

أولاً: الإطار النظري للنققات العمومية: فإن كانت السياسة الاقتصادية مظهراً من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب فيه (تعريف Xavier greffe)، فإن سياسة الإنفاق العمومي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أم حكومات الولايات (المقاطعات) وذلك حسب النظام السياسي المتبع⁶، وبهذا يعتبر الإنفاق العمومي أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تهدف إلى التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر الإنفاق العمومي أحد المعايير المستخدمة لقياس وحجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتشمل النققات العمومية جميع مدفوعات الحكومة واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أم دون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أم رأسمالية.

فالنفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة⁷.

ومن هذا المنظور، فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية. ويعتبر أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة. وفي هذا السياق، فإن الإنفاق العمومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية⁸ وهي:

1- **تدعيم تخصيص الموارد:** ويقصد بتخصيص الموارد في الأدبيات الاقتصادية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المعتمدة وهذا يمثل أصل

إن أهمية الدراسة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة (2001/2015) التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج استثمارية هامة جداً خاصة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها. ومن هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت لهذا الغرض خاصة في الجانب الاقتصادي الكلي أي مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن السؤال المحوري (الإشكالية) والأسئلة الفرعية سنعمد في دراستنا له على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

فالمنهج الوصفي يطبق لتقديم الجانب النظري للدراسة المتعلق بمفهوم النققات العمومية والاستقرار الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي، فنسندمه باستعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

حدود الدراسة:

هذه الدراسة تمتد زمنياً على الفترة من 2001 إلى 2015 حيث سنعمد بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية والجريدة الرسمية في ما يخص قوانين المالية الخاصة بسنوات الدراسة، أما مكانياً، فهي تخص الاقتصاد الجزائري.

محاور الدراسة:

سنعالج الموضوع محل الدراسة من خلال المحاور الأساسية التالية:

أولاً: الإطار النظري للنققات العامة.

ثانياً: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي.

واستقرار الأسعار، ثم يضاف الهدف الرابع وهو استقرار سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات الدولية.

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف، ذلك أنه من دون عمالة كاملة، فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الأسعار إلى حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي¹⁰، كما يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة والمتشابكة، ويراد بالدورة الاقتصادية عدم استقرار مؤسسات الأعمال إلا ما ندر. فالتوسع الاقتصادي والازدهار يعقبه الاضطراب والانهيار الاقتصادي فيحل الكساد وينخفض مستوى الإنتاج وحجم الاستخدام، وبعد أن يصل الاقتصاد إلى نقطة الجمود يبدأ في الانطلاق من جديد وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، والتوظيف والمستوى العام للأسعار¹¹.

وتلخيصاً لما سبق، نقول بأنه يمكن أن يحدث الاستقرار الاقتصادي الكلي عندما يكون الطلب الكلي متوازناً مع الناتج الكلي الممكن، فعدم التوازن يحدث اختلالاً في الاستقرار سواء بالزيادة أم بالنقصان.

الإطار التطبيقي للدراسة:

ثالثاً: سياسة الإنفاق العام خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014: بداية من السداسي الثاني لسنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تزامنت مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع من جديد. وهو ما انعكس على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي كما سوف نرى لاحقاً.

لقد شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي يستند نظرياً إلى الرؤية الكينزية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال التي مفادها أنه في حالة الركود وارتفاع معدل البطالة، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه إلى الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل.

المشكلة الاقتصادية، الذي يتحدد على أثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة.

2- إعادة توزيع الدخل: تستطيع الدولة ومن خلال نفقاتها العامة (منح، مساهمات اجتماعية... إلخ) التقليل من التفاوت في المدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ومن ثمة تدعيم القدرة الشرائية للفرد.

3- تدعيم الاستقرار الاقتصادي: إن نقادي الآثار السلبية للاختلالات في النشاط الاقتصادي يعني أن هناك استقراراً اقتصادياً أي الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للأسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مقبولة.

ثانياً: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي: إن المفهوم النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة وذلك لاختلاف الهيكلة الاقتصادية لكل منهما.

كما أننا نشير أيضاً إلى العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والاستقرار الاقتصادي الخارجي. ذلك أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتماً إلى عدم استقرار كلي خارجي، وفي كل الأحوال، فإن من أسباب عدم الاستقرار الداخلي، عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني.⁹ وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الاستثمارية، ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية، وفي هذه المرحلة يظهر الاختلال أو عدم الاستقرار الكلي الخارجي، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي: لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الاقتصادية لهذا الأخير مستقرة، ويتجلى الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية: نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة

نسبة المسطر	المجموع	2004	2003	2002	2001
8,47%	45,0	1	1	15,0	30,0
12,46%	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6
45,75%	240,2	6,5	53,1	72,8	71,8
40,10%	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7
100%	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4
	100%	3,90%	21,70%	35,41%	39,12%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.

يتضح مما سبق أن أكبر نسبة من هذه الاعتمادات كانت خلال سنة 2001 بـ 39,12 % و 2002 بـ 35,4 % بينما أقل نسبة لها سنة 2000 بـ 3,90 %.

أهداف هذا البرنامج:

- 1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.

وخلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر ثلاثة برامج أساسية وهي كالتالي:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

1- محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، وأهم ما ميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، كما أن الإنفاق الاستثماري قد زاد بمعدل 20% مقارنة بسنة 2000 وكان التحدي بالنسبة إلى الحكومة هو كيفية إدارة هذا الإنفاق بفاعلية وليس في حجمه، الجدول الموالي يبين مجالات الاستثمار المستفيدة من هذا البرنامج¹².

الجدول رقم 01: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2001\2004)

القطاعات	ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	الهيكلية
دعم الإصلاحات	47	8,95%
الفلاحة والصيد	65	12,38%
التنمية المحلية	113	21,52%
الأشغال الكبرى	210	40,00%
الموارد البشرية	90	17,14%
المجموع	525	100%

المصدر: مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002 ص 142.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مخطط الإنعاش قد ركز على القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التنمية المحلية وعالم الريف، حيث استحوذت قطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد لوحدها على ما يقارب 74% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وقد وزعت تراخيص البرنامج على مدى أربع السنوات كما يلي:

الجدول رقم 02: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (%) حسب السنوات ومجالات الاستثمار 2001/2004.

وأخيراً جدير بالذكر أن برنامجاً من هذا النوع والحجم سيطرح من دون شك إشكالية مدى استمرارية طبيعة الميزانية الحالية على المدى البعيد.

تقييم البرنامج: تعتبر سنة 2006 السنة الأولى لتنفيذ برنامج دعم النمو من خلال الميزانية السنوية التي كشفت عن حجم الأموال الموجهة إلى الاستثمار، حيث تجاوزت لأول مرة حاجز نفقات التسيير. والجدول التالي يبين حجم هذه النفقات وكيفية توزيعها على القطاعات.

الجدول رقم 03: يمثل تطور توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو (2005-2009).

المجالات القطاعية	قيمة الاعتماد/ مليار دج	نسبة الاعتماد %
تحسين ظروف معيشة السكان	19085,5	45,5 %
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5 %
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	4,8 %
تطوير التكنولوجيات الجديدة لإعلام والاتصال	50	1,1 %
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8 %
المجموع	4202,7	100 %

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أبريل 2005 ص 9 وما بعدها.

تبين الأرقام السابقة الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية التي بلغت 4202.7 مليار دينار (نحو 55 مليار دولار) وهي مبالغ تشكل البداية لتجاوز الطاقة الاستيعابية الوطنية للاستثمارات العامة بمدخلاتها. فمن الصعوبة بمكان التحكم في مخصصات سنوية تفوق 840 مليار دينار أي نحو 11 مليار دولار، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى صعوبة تنفيذها.

وبالعودة إلى النفقات العامة في ميزانية الدولة، يلاحظ التطور الهائل في نفقات التجهيز التي تضاعفت في حدود ثلاث مرات مقارنة بسنة 2004، وهي إشارة قوية تؤكد

3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال اتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال¹³.

تقييم البرنامج: في دراسة للبنك العالمي¹⁴ حول هذا البرنامج خلص إلى ما يلي:

1- دعم الإنعاش الاقتصادي لم يعكس نمواً اقتصادياً واضحاً ودائماً (متوسط النمو 1% سنوياً).

2- مناصب الشغل المستحدثة تميزت بالوقتية.

3- برنامج الواردات تزايدت بنسبة أكبر من الصادرات.

ب- سياسة الإنفاق الحكومي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

أ- **مضمون البرنامج:** إن الوضعية المالية الجيدة للجزائر الناتجة عن الارتفاع المذهل لأسعار البترول، سمحت لها بالقيام ببرنامج استثماري - إنفاق عمومي - هام يمتد على مدى خمس سنوات (2005-2009) بغلاف إجمالي قدره 4203 مليار دج وهذا ما يعادل تقريباً 55 مليار دولار، يضاف إلى هذا برنامجاً واحد خاص بالهضاب العليا والثاني خاص بالجانب ليصبح المبلغ الإجمالي 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار.

إن البرنامج الكلي لدعم النمو -55 مليار دولار- يعادل ما نسبته 57 % من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005 ومعامل الاستثمار العمومي المنتظر يفوق 10% من (PIB) خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج.

أهداف البرنامج: يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف.
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية.
- تحسين مستوى عيش الفرد.
- تنمية الموارد البشرية.
- دعم وتثبيت ديمومة النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 04: توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني 2010/2014.

النسبة	المبلغ مليار دج	القطاعات وفروعها
49,5%	10122	1- التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة.
31,5%	6448	2- المنشآت الأساسية: *الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. *النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات. *تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.
8,16%	1666	3- تحسين الخدمة العمومية: *العدالة، المالية، التجارة، العمل.
7,7%	1566	4- التنمية الاقتصادية: • الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية
1,6%	360	5- مكافحة البطالة
1,2%	250	6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100%	20412	المجموع:

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

خصائص برنامج دعم النمو: نظراً إلى كون هذا البرنامج يتضمن مبلغاً مالياً كبيراً وانطلاقاً من تقييم تنفيذ البرامج السابقة، فإنه تم وضع جملة من الترتيبات لتنفيذ هذا البرنامج ومنها:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنته الدراسات الاقتصادية وتوفير الوعاء العقاري.

- موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دينار.

رغبة السلطات في تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقاً، وأيضاً خلال هذه السنة تم تسديد أكبر قسط من المديونية الخارجية بشكل مسبق¹⁵.

كما توضح أيضاً حصيلة تنفيذ هذا البرنامج ما يلي:

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نموذجية لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.

- ساهم البرنامج في تخفيف البطالة حيث انتقلت من 17,7% سنة 2004 إلى 10,3% سنة 2009.

- تم إعادة التقييم للبرامج (سنة 2008) المعتمدة ولوحظ تأخر في الإنجاز (مبلغ 130 مليار دولار)¹⁶.

ج - برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014): يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أم الأهداف المراد تحقيقها، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار مقسمة إلى محورين، الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 156 مليار دولار والثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار.

أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين التنمية البشرية.

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

- التنمية الصناعية.

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

- تطوير اقتصاد المعرفة.

الجدول التالي يوضح المجالات المعنية بهذا البرنامج:

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات م/جولار	التفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	27,3	4,2	6,2	1507,9	-0,03%
2002	5,6	25,7	1,4	3,6	1765,49	24 %
2003	7,2	23,7	2,6	7,4	1929,4	09 %
2004	4,3	17,7	3,6	9,2	1920,0	12 %
2005	5,9	15,3	1,6	16,9	2302,9	12 %
2006	1,7	12,3	2,5	17,7	3555,3	34 %
2007	3,4	13,8	3,7	29,55	3946,6	11 %
2008	2,0	11,3	4,8	37,0	4882,1	23 %
2009	1,7	10,2	5,7	3,9	5474,5	12 %
2010	3,6	10,0	4,3	14,6	6468,7	18 %
2011	2,6	10,0	4,5	26,3	8272,4	27 %
2012	2,5	9,7	8,89	22,2	7745,5	-0,06%
2013	2,8	9,3	3,25	10,8	6879,8	-0,11%
2014	3,7	9,0	2,8	4,75	7656,1	11 %
2015*	3,8	10,6	5,13	14,39-	8753,6	14 %

- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين أنها ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز، التمويل سيتم حصرياً من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد.

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الفترة (2001-2014):

يتضح تقييم أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال مؤشرات هذا الاستقرار وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدر.

وفي هذا الصدد، فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري) المعتمدة في الجزائر ما زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحليلين.

فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك هو التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تنصف بالديمومة لافتقارها إلى قاعدة اقتصادية صلبة ودائمة. وفي ما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2015).

2,94 % ثم خلال الفترة 2010-2014 كان 3,04% وهو نفس المعدل تقريبا (3.8 %) الذي سجل إلى غاية سبتمبر من سنة 2015.

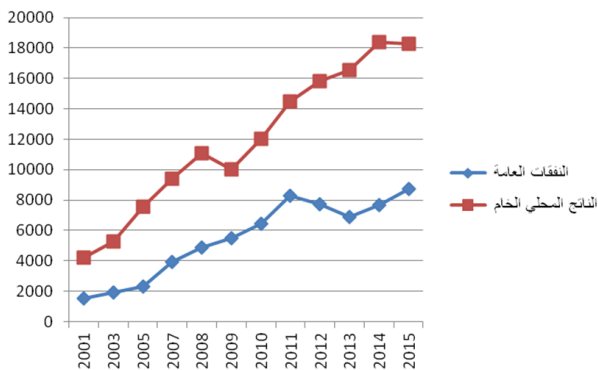
الجدول رقم 06 تطور النفقات العامة والنتائج المحلي للفترة 2001-2015 (م.دينار)

السنوات	نفقات عامة	النتائج المحلي الخام
2001	1507,9	4227,1
2003	1929,4	5252,3
2005	2302,9	7564,6
2007	3946,6	9408,3
2008	4882,1	11077,1
2009	5474,5	10006,8
2010	6468,7	12034,4
2011	8272,4	14481
2012	7745,5	15843
2013	6879,8	16569
2014	7656,1	18390
2015*	8753,6	18255,5

المصدر:- قوانين المالية الاولى والتكميلية لسنوات 2001 إلى 2015 - الديوان الوطني للإحصائيات (ons).

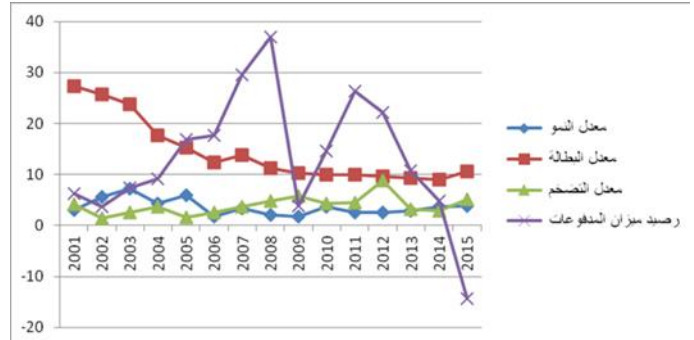
*إلى غاية سبتمبر 2015

الشكل رقم 02 يمثل تطور النفقات العامة والنتائج المحلي للفترة 2001-2015



المصدر: تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). *إلى غاية سبتمبر 2015

الشكل رقم: 01 تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015



المصدر: معطيات الجدول رقم 05 أعلاه.

أ- تطور الإنفاق العمومي:

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة ابتداء من سنة 1999 وذلك راجع إلى تحسين مداخيل المحروقات (ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث ارتفعت نسبة الزيادة من -0,03% سنة 2001 إلى 12 % سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12 % سنة 2009 ثم ارتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة وهو 27 % سنة 2011. وأخيراً، انخفضت إلى 11% سنة 2014. وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المشار إليها سابقاً. وقد استمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءاً من السادس الثاني لسنة 2014.

ب: وضعية النمو الاقتصادي:

يمثل الجدول والشكل التاليان العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح لنا من خلال هذه المعطيات العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والنتائج المحلي الإجمالي، حيث إن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة 2001-2004 نسبة 5,02 % وخلال الفترة 2005-2009 بلغ

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعاً مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي، حيث إن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6 % سنة 2005 ثم ارتفع إلى 8.89 % كحد أقصى سنة 2012 ثم انخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 لكنه بلغ نسبة 5.13 % إلى غاية سبتمبر من سنة 2015 (توقعات مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3 %) وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الاستثمار ورفع الأجور (إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل).

د- البطالة:

يبين كينز أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي -حالة التوسع في الإنفاق العمومي- تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة. الجدول والشكل المواليان يبينان تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 08: يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2015

السنوات	معدل البطالة	النفقات العامة*
2015**	10.6	8753.6
2014	9.0	7656.1
2013	9.3	6879.8
2012	9.7	7745.5
2011	10	8272.4
2010	10	6468.7
2009	10.2	5474.5
2007	13.3	3946.6
2005	15.4	2302.9
2003	23.7	1929.4
2001	27.3	1507.9

*مليار دينار **إلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.- وزارة المالية.-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

المصدر: معطيات الجدول رقم 06.

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية التي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي.

ج- وضعية معدلات التضخم: نحاول من خلال هذا العنصر إبراز العلاقة الموجودة بين حجم الإنفاق العمومي ومعدلات التضخم خلال فترة الإنعاش الاقتصادي. والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 07: تطور معدلات التضخم والنفقات العامة خلال الفترة 2001-2015.

السنوات	معدل التضخم %	النفقات العامة*
2015*	5.13	8753.6
2014	2.8	7656.1
2013	3.25	6879.8
2012	8.89	7745.5
2011	4.52	8272.4
2010	4.3	6468.7
2009	5.7	5474.5
2007	3.7	3946.6
2005	1.6	2302.9
2003	2.6	1929.4
2001	4.2	1507.9

*مليار دينار *إلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.- وزارة المالية.-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

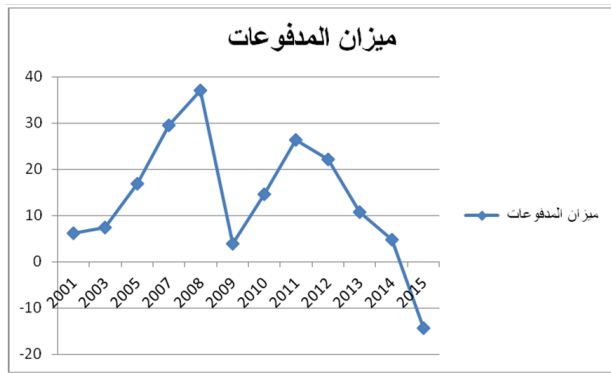
الشكل رقم: 03 تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة 2001-2015.



المصدر: معطيات الجدول رقم 07 أعلاه.

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات *	النقائص العامة **
2015***	-14.39	8753.6
2014	4,75	7656,1
2013	10,8	6879,8
2012	22,2	7745,5
2011	26,3	8272,4
2010	14,6	6468,7
2009	3,9	5474,5
2007	29,55	3946,6
2005	16,9	2302,9
2003	7,4	1929,4
2001	6,2	1507,9

*مليار دولار ** مليار دينار ***إلى غاية سبتمبر 2015
المصدر: قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015. - بنك الجزائر. -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.
الشكل رقم 05: تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2015-2001



المصدر: معطيات الجدول رقم 09 أعلاه.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه وتمثيلها البياني يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تنذباً واضحاً خلال الفترة 2001-2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان عرف منحى تصاعدياً، فمن رصيد موجب بمقدار 6.2 مليار دولار سنة 2001 الى 37.0 مليار دولار سنة 2008 ثم انخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الارتفاع والانخفاض راجع أساساً إلى عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيراً انخفض هذا الرصيد إلى 4.7 ملايير دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى

الشكل رقم 04: تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2015-2001



المصدر: معطيات الجدول رقم 08 أعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف انخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 انخفض إلى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 % سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقاً، غير أنه ما يميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت، كما أن هذا المعدل بدأ في الارتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 وهذا ما يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنوياً.

و- توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي):

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي. ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 09: تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية خلال الفترة 2015-2001

- ضرورة إيجاد آلية للمتابعة والتقييم في ما يخص تنفيذ هذه البرامج الإنفاقية.

ثانياً: في ما يخص الاستقرار الاقتصادي الكلي:

- فبالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على الارتفاع المستمر لمعدل النمو الاقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة).

- عدم وجود آليات تسمح بالتقييم المستمر لهذه البرامج من حيث قياس فعاليتها وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي

- أما في ما يخص معدلات البطالة فقد تمكنت الجزائر من تخفيضها إلى الثلث تقريباً مقارنة بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينيات، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء معتبر منها يتصف بكونه مؤقتاً أو ظرفياً.

- أما معدلات التضخم، فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الاقتصاد الوطني، وهي مرشحة للارتفاع خلال سنة 2016 في ظل الظرف الاقتصادي السائد.

- أما في التوازن الخارجي، فإن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسناً كبيراً خلال هذه الفترة (الميزان التجاري كان إيجابياً في كثير من الأحيان) لكن ما يلاحظ أنه في آخر فترة الدراسة هناك ارتفاع لافت للانتباه لحجم الواردات وقد يكون السبب هو قلة العرض الكلي - عدم مرونة الجهاز الإنتاجي - أمام زيادة الطلب الكلي، فكان اللجوء إلى الاستيراد. وهذا ما يفسر تراجع رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2014 ليلبغ المنطقة الحمراء (-14.39 مليار دولار خلال تسعة الأشهر الأولى لسنة 2015. فمما سبق، يمكن القول إن سياسة الإنفاق العمومي قد أدت إلى إحداث نوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي، لكن قد يكون هذا الاستقرار مؤقتاً أو ظرفياً، وذلك لاعتماد الجزائر على

الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد. ذلك أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا هي أن هذا الرصيد أصبح سالبا (-14.39 مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات إلى حد 44 دولار للبرميل الواحد وهو تهديد خطير للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل السلطات العمومية قصد وضع خطة بديلة وهذا على الأقل من خلال قانون المالية لسنة 2016.

خلاصة:

من خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق العمومي على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2015 خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: في ما يخص سياسة الإنفاق العمومي:

- تزايد النفقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات العامة خاصة خلال الفترة (2001-2015) نتيجة تطبيق برامج استثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة، مع الإشارة إلى تراجع حجم نفقات التسيير لسنة 2015 كمؤشر عن بداية إعادة النظر في الإنفاق العمومي.

- هناك ضرورة لترشيد الإنفاق العام وذلك عن طريق تعزيز عناصر التخطيط، الرقابة والجدوى.

- ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية.

- البحث عن فعالية أفضل في قطاعات الإنفاق الاستثماري العمومي بالتركيز على القطاعات التي بإمكانها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

7- د.سوزي عدلي ناشد - المالية العامة - منشورات الحلبي الحقوقية - طبعة أولى 2006، ص. 27.

8- قروف محمد كريم- تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001-2012) بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمار العام وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي بجامعة سطيف - الجزائر- 2013، ص. 5.

9- وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص. 60، مرجع سابق.

10-- جيمس جوراتي، ريجارداستروب، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، العربية السعودية، 1988، ص. 195.

11- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية) ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص. 13.

12- وليد عبد الحميد عايب، ص. 230، مرجع سابق.

13- تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والآفاق- دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص. 216.

14- البنك العالمي تقرير سنة 2004.

15- تومي عبد الرحمان، ص. 264، مرجع سابق.

16- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العام وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بجامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص. 15.

Documents et rapports: La Banque mondiale: une revue des dépenses publiques en Algerie ,rapport N°= 36270 du 15/08/2005

Sites internet:

www.banK-of-algeria.dz

www.ons.dz

www.minef.gov.fr

www.ANDI.dz

مداخل المحروقات في تمويل المشاريع الاستثمارية، هذه المداخل المرتبطة بسعر البترول الذي يعتبر عاملا خارجيا لا يمكن التحكم فيه.

وعليه، يتضح أن السلطات العمومية حاولت -خلال فترة الدراسة - استعمال سياسة الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكن رغم هذا، إلا أن الاقتصاد الجزائري ورغم الوفرة المالية التي ميزت هذه الفترة (هذه المؤشرات بدأت في التراجع مع نهاية 2014 وبداية 2015 نتيجة انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية) إلا أنه لم يحقق النمو الاقتصادي الدائم المستقر. وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، وهذا هو التحدي المطروح حالياً أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد. وهذا ما يتضح من خلال ملامح السياسة الاقتصادية المعتمدة بداية من سنة 2016 وذلك بالنظر إلى الإجراءات غير المسبوقه التي تضمنها قانون المالية لذات السنة.

المراجع:

1- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص. 24.

2- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة 2005، ص. 13، 12..

3- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص. 100.

4- وليد عبد الحميد عايب، ص. 35، مرجع سابق.

5- أ.شيببي عبد الرحيم، أ.د. بن بوزيان محمد، أ.شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر -دراسة تطبيقية - جامعة أبر بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص. 8.

6- عبد المجيد قدي، ص. 24، مرجع سابق.

